الخليج بوصفه حدودًا للهند البريطانية

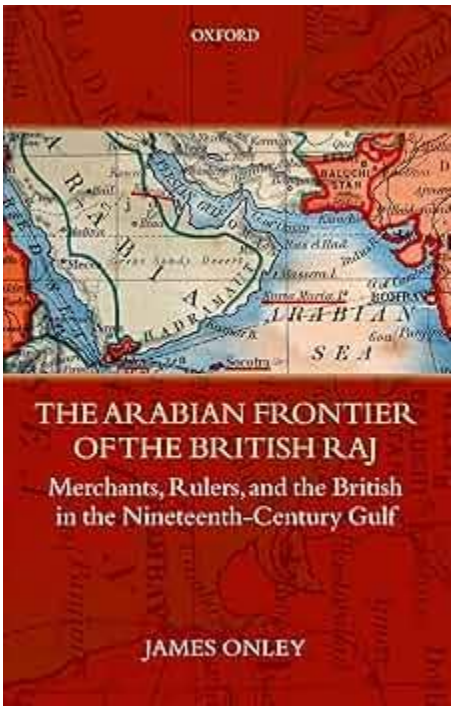

قراءة نقدية في كتاب:

James Onley, The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-Century Gulf, OUP, 2007

ليس من السهل أن يحافظ كتابٌ في التاريخ الإمبراطوري على حضوره المرجعي بعد ما يقرب من عقدين من صدوره، في حقلٍ تتسارع فيه الاكتشافات الأرشيفية وتتعدد فيه المقاربات النظرية. ومع ذلك، نجح كتاب جيمس أونلي:

"الحدود العربية للهند البريطانية: التجار والحكام والبريطانيون في الخليج في القرن التاسع عشر"، الصادر عن مطبعة جامعة أكسفورد عام 2007 ضمن سلسلة أكسفورد التاريخية، في أن يفرض نفسه أحد أهم الأعمال التي أعادت صياغة فهم العلاقة بين بريطانيا والخليج في القرن التاسع عشر. ولم تأت أهمية الكتاب من وفرة مادته الوثائقية فحسب، بل من جرأته في إعادة تعريف طبيعة المشروع الإمبراطوري البريطاني في الخليج، وتقديم تفسير مختلف لطبيعة السلطة البريطانية وآليات عملها، بعيدًا عن السرديات التقليدية التي اختزلت العلاقة في ثنائية المستعمِر والمستعمَر.

يمثل الكتاب، في جانب منه، مراجعةً نقديةً للكتابات الكلاسيكية التي تناولت الوجود البريطاني في الخليج بوصفه امتدادًا مباشرًا للإمبراطورية البريطانية، إذ ينطلق أونلي من فرضية مغايرة مفادها أن الخليج لم يكن في الحقيقة جزءًا من الإمبراطورية البريطانية بالمعنى الإداري المتعارف عليه، وإنما كان يمثل "الحدود العربية للهند البريطانية". ومن هذا المنطلق، فإن فهم السياسة البريطانية في الخليج لا ينبغي أن يبدأ من لندن أو وزارة المستعمرات، بل من كلكتا ثم بومباي، حيث كانت حكومة الهند هي الفاعل الحقيقي في إدارة شؤون الخليج طوال القرن التاسع عشر. هذه الفرضية ليست مجرد إعادة ترتيب جغرافي لمراكز اتخاذ القرار، بل إعادة بناء كاملة للإطار التحليلي الذي تُقرأ من خلاله المنطقة. فالخليج، وفق هذا التصور، لم يكن هدفًا استعماريًا قائمًا بذاته، بل كان جزءًا من منظومة أمنية واقتصادية أوسع هدفها الأول حماية الهند، التي مثلت "جوهرة التاج البريطاني" ومصدر الثروة الرئيسي للإمبراطورية.

تكمن جدّة هذا الطرح في أنه ينقل النقاش من سؤال: كيف استعمرت بريطانيا الخليج؟ إلى سؤال أكثر تعقيدًا: كيف استطاعت بريطانيا أن تفرض نفوذًا واسعًا على الخليج من دون أن تضطر إلى احتلاله أو تحويله إلى مستعمرة رسمية؟ وهنا تتجلى القيمة الحقيقية للكتاب؛ فهو لا يبحث في تاريخ الاحتلال العسكري بقدر ما يدرس تاريخ السلطة غير المباشرة، وآليات النفوذ، وشبكات الوساطة، والعلاقات التي سمحت للإمبراطورية بإدارة منطقة استراتيجية بأقل تكلفة ممكنة.

ولعل هذه النقلة المنهجية هي ما منح الكتاب مكانته المتميزة في أدبيات التاريخ الإمبراطوري. فقد درجت معظم الدراسات السابقة على تفسير الهيمنة البريطانية من خلال التفوق العسكري أو المعاهدات السياسية، بينما يقترح أونلي أن الإمبراطورية لم تكن تعمل أساسًا عبر القوة العسكرية، بل عبر شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، شارك في بنائها الحكام المحليون والتجار والوكلاء الهنود والعرب، بحيث أصبحت الإمبراطورية منظومة من المصالح المتداخلة أكثر منها جهازًا إداريًا مركزيًا.

غير أن هذه الأطروحة، على الرغم من أصالتها، تستدعي منذ البداية جملةً من الأسئلة النقدية. فإذا كان الخليج لم يكن مستعمرة رسمية، فهل يعني ذلك أنه كان خارج البنية الاستعمارية؟ وهل يغيّر اختلاف الشكل القانوني والإداري حقيقة الهيمنة الإمبراطورية؟ وهل يمكن الحديث عن "شراكة" بين قوة عظمى تسيطر على البحار وتمتلك أدوات الردع العسكري، وبين مشيخات صغيرة كانت تعتمد في أمنها الخارجي على تلك القوة؟ أم أن الحديث عن "الإمبراطورية غير الرسمية" يخفي، في بعض الأحيان، جوهر العلاقة الاستعمارية تحت مفردات أقل حدّة؟

إن أهمية هذه الأسئلة لا تقتصر على إعادة قراءة القرن التاسع عشر، بل تمتد إلى فهم كثير من أنماط العلاقات الدولية في الخليج حتى يومنا هذا. فالنموذج الذي يقدمه أونلي لا يتعلق ببريطانيا وحدها، وإنما يثير قضية أوسع تتعلق بكيفية ممارسة القوى الكبرى نفوذها من دون اللجوء إلى الاحتلال المباشر.

ومن هنا، فإن الكتاب لا ينتمي إلى التاريخ فحسب، بل يلامس أيضًا حقول دراسات الإمبراطوريات، والعلاقات الدولية، والنظام الإقليمي في الخليج.

يُحسب للمؤلف أنه لم يقع في النزعة التبسيطية التي كثيرًا ما طبعت الكتابات الإمبريالية التقليدية، والتي جعلت التاريخ سلسلة من القرارات البريطانية وحدها، كما لم ينزلق في المقابل إلى السرديات القومية التي اختزلت كل ما جرى في المنطقة في مؤامرة خارجية متصلة. بل حاول أن يعيد الاعتبار إلى الفاعلين المحليين، وأن يبين أن الحكام والتجار والزعامات المحلية لم يكونوا مجرد أدوات سلبية في يد الإمبراطورية، وإنما امتلكوا، بدرجات متفاوتة، قدرة على التفاوض والمناورة، بل وعلى التأثير أحيانًا في بعض جوانب السياسة البريطانية نفسها.

ومع ذلك، فإن هذه المحاولة، على أهميتها، تطرح إشكالية منهجية تستحق التوقف عندها. فالانتقال من صورة "الإمبراطورية المطلقة" إلى صورة "الشراكة التفاوضية" قد يؤدي، إذا أُخذ إلى مداه الأقصى، إلى التقليل من الاختلال البنيوي الهائل في ميزان القوة بين الطرفين. فالتفاوض لا يعني بالضرورة التكافؤ، كما أن قدرة الحكام المحليين على المناورة لا تنفي أن بريطانيا كانت، في نهاية المطاف، الطرف الذي يمتلك القوة البحرية، والهيمنة الاقتصادية، وحق تقرير حدود المقبول والمرفوض في السياسة الإقليمية.

ومن هنا، فإن قراءة هذا الكتاب لا ينبغي أن تنطلق من التسليم بأطروحته أو رفضها، بل من التعامل معها بوصفها محاولة جادة لإعادة التفكير في مفهوم الإمبراطورية ذاتها. فالكتاب يطرح، ضمنًا، سؤالًا بالغ الأهمية: هل كانت الإمبراطوريات الحديثة تقوم دائمًا على الاحتلال المباشر، أم أن أشكال الهيمنة الأكثر دوامًا كانت تلك التي نجحت في تحويل القوى المحلية إلى شركاء في إدارة النظام الإمبراطوري؟ وهذا السؤال، في الحقيقة، يتجاوز الخليج والقرن التاسع عشر، ليصبح سؤالًا عن طبيعة السلطة الدولية في العالم الحديث.

لهذا السبب، لا يمكن النظر إلى كتاب أونلي بوصفه مجرد دراسة متخصصة في تاريخ الخليج، بل بكونه إسهامًا في إعادة كتابة تاريخ الإمبراطوريات من خلال الأطراف لا من خلال المراكز، ومن خلال الشبكات الاجتماعية والتجارية لا من خلال الحملات العسكرية وحدها. وإذا كان المؤلف قد نجح في تفكيك كثير من المسلمات التي استقرت في أدبيات الخليج، فإن القيمة الحقيقية لكتابه تكمن في أنه فتح بابًا واسعًا أمام مراجعة مفاهيم راسخة مثل الاستعمار، والحماية، والسيادة، والهيمنة غير المباشرة، وهي مفاهيم لا تزال تشكل، بأشكال مختلفة، جزءًا من النقاش السياسي والاستراتيجي حول الخليج حتى اليوم.

الإمبراطورية الرخيصة: كيف حكمت بريطانيا الخليج عبر الوكلاء لا عبر الجيوش؟

إذا كانت أطروحة جيمس أونلي تقوم على أن الخليج كان جزءًا من المجال الاستراتيجي للهند البريطانية، فإن السؤال الذي يفرض نفسه مباشرة هو: كيف استطاعت بريطانيا أن تدير هذا المجال الواسع من دون جهاز استعماري ضخم، أو حاميات عسكرية كبيرة، أو إدارة مدنية تشبه ما أقامته في الهند؟ والإجابة عن هذا السؤال تمثل، في الواقع، الإسهام الأكثر أصالة في الكتاب.

فأونلي لا يفسر نجاح النفوذ البريطاني بالتفوق العسكري وحده، ولا بالمعاهدات السياسية فحسب، بل يعيده إلى ما يسميه شبكة الوسطاء المحليين، الذين جعلوا الإمبراطورية تعمل بأقل تكلفة ممكنة. فالسلطة البريطانية في الخليج لم تكن سلطة حاضرة في كل ميناء ومدينة وقبيلة، وإنما كانت سلطة تعمل من خلال وكلاء وتجار ووجهاء ومترجمين وسماسرة وحكام محليين، تحولوا تدريجيًا إلى جزء من البنية الوظيفية للإمبراطورية، من دون أن يكونوا موظفين رسميين فيها.

وهنا يلفت أونلي الانتباه إلى حقيقة كثيرًا ما أغفلتها الدراسات التقليدية، وهي أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج لم يكن يمتلك جهازًا إداريًا كبيرًا، بل

كان يعمل بعدد محدود جدًا من الموظفين، بينما كانت المهام اليومية تُدار عبر شبكة واسعة من الوكلاء المحليين. لقد كانت الإمبراطورية، بهذا المعنى، تعتمد على المجتمع المحلي أكثر مما تعتمد على مؤسساتها البيروقراطية.

ويظهر ذلك بصورة خاصة في الدور الذي أداه التجار الهنود والعرب، ولا سيما كبار التجار الذين ربطتهم مصالح اقتصادية متشابكة مع حكومة الهند البريطانية. فهؤلاء لم يكونوا مجرد وسطاء تجاريين، بل كانوا أيضًا ناقلين للمعلومات، ومترجمين، وممولين، وأحيانًا مستشارين غير رسميين للإدارة البريطانية. وكانت معرفتهم باللغات، وبالقبائل، وبشبكات التجارة، تمنحهم قيمة استراتيجية لا تقل عن قيمة القوة العسكرية نفسها.

ومن هذه الزاوية، يقدّم أونلي صورة مختلفة تمامًا عن الإمبراطورية. فهي ليست دولةً تتحرك من أعلى إلى أسفل، بل شبكة اجتماعية واقتصادية معقدة، يتداخل فيها الرسمي بغير الرسمي، والإداري بالتجاري، والسياسي بالشخصي. ولم يكن المقيم البريطاني يحكم الخليج لأنه يمتلك جيشًا كبيرًا، وإنما لأنه كان يقف في مركز شبكة واسعة من العلاقات، يستطيع من خلالها التأثير في مختلف الفاعلين المحليين.

وهذه إحدى أهم النقاط التي تميز الكتاب عن كثير من الدراسات السابقة. فقد اعتادت الكتابات الإمبراطورية أن تركز على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد، بينما يحاول أونلي أن ينقل الاهتمام إلى الأشخاص والشبكات والعلاقات اليومية التي جعلت الدولة قادرة على ممارسة نفوذها. إنه يكتب تاريخ الإمبراطورية من أسفل، لا من أعلى؛ من خلال الوسطاء أكثر مما يكتبه من خلال الوزراء والجنرالات.

غير أن هذا الطرح، على أهميته، يثير بدوره عددًا من التساؤلات النقدية. فالمؤلف يصف هؤلاء الوسطاء بوصفهم شركاء في إنتاج السلطة الإمبراطورية، لكنه لا يتوقف بما يكفي عند طبيعة العلاقة التي ربطتهم

ببريطانيا. هل كانوا شركاء متكافئين؟ أم كانوا يعملون داخل بنية قوة لم يملكوا القدرة على تغيير قواعدها؟

يبدو أن الكتاب يميل إلى الاحتمال الأول أكثر مما ينبغي. فهو يسعى، بحق، إلى تجاوز الصورة القديمة التي تجعل الفاعلين المحليين مجرد أدوات في يد الإمبراطورية، لكنه ينتقل أحيانًا إلى الطرف المقابل، فيمنحهم هامشًا من الاستقلالية قد لا تؤيده الوقائع دائمًا.

فالوسيط المحلي، مهما بلغت أهميته، لم يكن يتحرك في فضاء حر، بل داخل منظومة تحددها القوة البريطانية. لقد كان يستطيع أن يناور، وأن يؤثر في بعض القرارات، وأن يحقق مصالحه الخاصة، لكنه لم يكن قادرًا على إعادة تعريف قواعد اللعبة ذاتها. وكانت الإمبراطورية، في نهاية المطاف، هي التي تحدد من يُكافأ، ومن يُستبعد، ومن يُمنح الحماية، ومن يُترك لمصيره.

ومن هنا، فإن العلاقة بين الإمبراطورية والوسطاء لم تكن علاقة شراكة كاملة، وإنما علاقة اعتماد متبادل غير متكافئ. كانت بريطانيا بحاجة إلى المعرفة المحلية التي يمتلكها هؤلاء، لكنهم كانوا في المقابل بحاجة إلى الشرعية والحماية والنفوذ الذي تمنحه الإمبراطورية. ومن ثم، فإن الطرفين لم يكونا يقفان على أرضية واحدة، بل داخل بنية هرمية بقيت فيها الكلمة الأخيرة للقوة الإمبراطورية.

ويكشف هذا التحليل عن نقطة أعمق أغفلها أونلي نسبيًا، وهي أن الوسطاء المحليين لم يكونوا مجرد أدوات لنقل النفوذ البريطاني، بل كانوا أيضًا أدوات لإعادة تشكيل المجتمع الخليجي نفسه. فمن خلالهم أعادت بريطانيا توزيع المكانة السياسية والاقتصادية، وعززت نفوذ بعض البيوت التجارية، ورسخت سلطة بعض الحكام، وأضعفت منافسين آخرين. أي أن الوسيط لم يكن ناقلًا للسياسة الإمبراطورية فحسب، بل أصبح جزءًا من عملية إعادة إنتاج البنية الاجتماعية والسياسية في الخليج.

ومن اللافت أن هذه الفكرة تتقاطع مع أدبيات ما بعد الاستعمار التي تناولت مفهوم الهيمنة غير المباشرة. فقد أظهرت دراسات فريدريك كوبر، ولورين بنتون، وجين بوربانك أن الإمبراطوريات الحديثة لم تكن قادرة على حكم المجتمعات البعيدة اعتمادًا على القوة العسكرية وحدها، بل احتاجت دائمًا إلى نخب محلية تتولى ترجمة السلطة الإمبراطورية إلى ممارسات يومية. ولم تكن هذه النخب مجرد منفذين، بل أصبحت جزءًا من النظام الإمبراطوري ذاته، تستمد نفوذها منه، وتسهم في استمراره.

لكن أونلي لا يذهب بعيدًا في هذا الاتجاه؛ فهو يركز على كفاءة هذه الشبكات في إدارة الإمبراطورية، أكثر مما يحلل آثارها الاجتماعية والسياسية بعيدة المدى. فلا يناقش، مثلًا، كيف أسهمت هذه العلاقة في إعادة إنتاج أنماط التبعية، أو في ترسيخ هياكل السلطة المحلية التي استمرت حتى القرن العشرين، أو في إعادة تعريف مفهوم الشرعية السياسية في الخليج.

ومن هنا، يمكن القول إن الكتاب ينجح في تفسير كيف عملت الإمبراطورية، لكنه لا يفسر بالقدر نفسه ما الذي صنعته الإمبراطورية بالمجتمع الخليجي. فهناك فرق بين دراسة آليات السلطة، ودراسة نتائجها التاريخية. وقد برع أونلي في الأولى، بينما بقيت الثانية بحاجة إلى معالجة أوسع.

ومع ذلك، يبقى مفهوم "الإمبراطورية الرخيصة" من أكثر الإسهامات أصالة في الكتاب. فهو يبيّن أن نجاح بريطانيا في الخليج لم يكن نتيجة كثافة وجودها العسكري أو الإداري، بل نتيجة قدرتها على تحويل المجتمع المحلي إلى جزء من منظومة الحكم نفسها. وربما هنا تكمن المفارقة الكبرى التي يكشفها الكتاب: فالإمبراطوريات الأكثر نجاحًا ليست بالضرورة تلك التي تحضر بجيوشها في كل مكان، بل تلك التي تجعل الآخرين يديرون مصالحها وهم يعتقدون أنهم يديرون مصالحهم الخاصة.

إلا أن هذه النتيجة تقود بدورها إلى استنتاج نقدي مهم. فإذا كانت بريطانيا قد نجحت في إدارة الخليج عبر وكلاء محليين، فإن ذلك لا يعني غياب الاستعمار،

بل ربما يكشف عن أكثر أشكال الاستعمار تطورًا؛ الاستعمار الذي لا يحتاج إلى رفع العلم فوق المباني الحكومية، ولا إلى وجود حاكم عام في كل مدينة، لأن بنيته أصبحت متجذرة داخل المجتمع نفسه، تعمل عبر المصالح والتحالفات وإعادة توزيع النفوذ، أكثر مما تعمل عبر الإكراه المباشر.

الحكام المحليون بين التفاوض والتبعية: هل أعاد أونلي الاعتبار للفاعلية المحلية أم بالغ في تقديرها؟

من أكثر الأفكار حضورًا في كتاب جيمس أونلي، وربما أكثرها إثارةً للنقاش، تلك المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الحكام المحليين والسلطة البريطانية. فالكتاب يسعى منذ صفحاته الأولى إلى تفكيك الصورة التقليدية التي رسختها الكتابات الإمبراطورية، والتي تصور حكام الخليج مجرد متلقين للقرارات البريطانية أو أدوات لتنفيذ السياسة الاستعمارية. ويصر المؤلف على أن هذه الصورة تختزل واقعًا أكثر تعقيدًا، إذ يرى أن حكام الخليج لم يكونوا شخصيات هامشية في صناعة السياسة الإقليمية، بل كانوا فاعلين امتلكوا هامشًا معتبرًا من المبادرة والتفاوض، واستطاعوا في كثير من الأحيان توظيف النفوذ البريطاني لتعزيز سلطتهم الداخلية وتحقيق مصالحهم الخاصة.

تمثل هذه الفكرة، من الناحية المنهجية، جزءًا من التحول الذي شهدته دراسات الإمبراطوريات منذ تسعينيات القرن الماضي، حين بدأ المؤرخون يبتعدون عن التاريخ الذي يُكتب من مركز الإمبراطورية، ويتجهون إلى دراسة التفاعلات اليومية بين السلطة الاستعمارية والنخب المحلية. ولم يعد السؤال: ماذا فعلت الإمبراطورية بالمجتمعات الخاضعة لها؟ بل أصبح أيضًا: كيف أعادت تلك المجتمعات تشكيل الإمبراطورية نفسها؟

وفي هذا السياق، يقدم أونلي الحكام الخليجيين بوصفهم شركاء في إنتاج النظام السياسي الذي نشأ في الخليج خلال القرن التاسع عشر. فهم، بحسب قراءته، لم يرضخوا ببساطة للسياسات البريطانية، وإنما دخلوا معها في عملية تفاوض مستمرة، استغل كل طرف فيها حاجة الطرف الآخر. كانت بريطانيا بحاجة

إلى الاستقرار الأمني وحماية طرق الملاحة، بينما كان الحكام المحليون بحاجة إلى الاعتراف الدولي، وإلى دعم قوة بحرية كبرى تمنحهم التفوق على خصومهم المحليين والإقليميين. ومن ثم، لم تكن العلاقة علاقة إملاء من طرف واحد، بل علاقة تبادل للمصالح.

تبدو هذه القراءة، في جانب منها، مقنعة. فالوثائق البريطانية نفسها تكشف أن المقيم السياسي لم يكن قادرًا دائمًا على فرض إرادته بسهولة، وأنه اضطر في مناسبات عديدة إلى تقديم تنازلات أو تعديل مواقفه استجابةً لحسابات الحكام المحليين، أو بسبب محدودية الأدوات المتاحة لديه. كما أن كثيرًا من الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع مشيخات الخليج لم تكن نتاج فرض أحادي، بل جاءت بعد مفاوضات طويلة أخذت في الاعتبار التوازنات القبلية والاقتصادية السائدة آنذاك.

إلا أن أونلي، في سعيه إلى إعادة الاعتبار للفاعلية المحلية، يقترب أحيانًا من إعادة رسم صورة العلاقة بصورة مفرطة في التوازن. فهو يرفض، بحق، اختزال الحكام في دور التابع، لكنه يكاد يحولهم، في المقابل، إلى شركاء متساوين في صناعة النظام الإمبراطوري. وهنا تكمن إحدى أبرز نقاط الضعف في الكتاب.

فالحديث عن التفاوض لا ينبغي أن يحجب حقيقة أن التفاوض نفسه كان يجري داخل بنية غير متكافئة من القوة. إذ ليس كل تفاوض يعني مساواة بين أطرافه، كما أن قدرة الطرف الأضعف على المناورة لا تنفي وجود هيمنة بنيوية يمارسها الطرف الأقوى. لقد كان حكام الخليج يستطيعون، في بعض الأحيان، تأخير تنفيذ بعض المطالب البريطانية، أو تحسين شروط اتفاق معين، أو استثمار التنافس بين القوى الإقليمية لتحقيق مكاسب محدودة، لكنهم لم يكونوا قادرين على تغيير القواعد الأساسية التي فرضتها بريطانيا على النظام الإقليمي.

ويتضح هذا الاختلال البنيوي بصورة جلية في مسألة السياسة الخارجية. فمنذ سلسلة المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع إمارات الساحل، ولا سيما الهدنة البحرية عام 1820 ثم الهدنة الدائمة عام 1853، وصولًا إلى الاتفاقيات الحصرية في أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت العلاقات الخارجية لتلك الكيانات خاضعة عمليًا للموافقة البريطانية. ولم يكن بإمكان أي حاكم إقامة تحالف مع قوة أجنبية، أو منح امتيازات استراتيجية، أو الدخول في ترتيبات سياسية مع أطراف خارجية، من دون المرور عبر القنوات البريطانية. صحيح أن الإدارة الداخلية بقيت في يد الحكام، لكن السيادة الخارجية أصبحت مقيدة إلى حد بعيد.

ومن هنا، فإن وصف العلاقة بأنها "شراكة" يحتاج إلى قدر كبير من التحفظ. فالشراكة تفترض تقاربًا نسبيًا في القدرة على اتخاذ القرار، بينما كانت بريطانيا تحتكر أهم أدوات القوة في المنطقة: الأسطول البحري، والاعتراف الدولي، وشبكة الاتصالات، والقدرة على استخدام القوة العسكرية متى رأت ذلك ضروريًا. ولم يكن أمام الحكام المحليين سوى التكيف مع هذه المعادلة ومحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب داخلها.

واللافت أن أونلي لا يتوقف طويلًا عند البعد القسري الكامن في هذه العلاقة. فهو يركز على التفاوض أكثر من تركيزه على الإكراه، وعلى المصالح المشتركة أكثر من تركيزه على اختلال ميزان القوة. وربما يعود ذلك إلى رغبته في تصحيح السردية الإمبراطورية التقليدية التي همشت الفاعلين المحليين، إلا أن هذا التصحيح يقوده أحيانًا إلى التقليل من أثر القوة العسكرية والاقتصادية في رسم حدود ذلك التفاوض.

ومن الناحية النظرية، يمكن القول إن أونلي يقترب من مفهوم الفاعلية المحلية، لكنه لا يميز دائمًا بين الفاعلية داخل النظام الإمبراطوري، والقدرة على إعادة تشكيل ذلك النظام. فالفاعلية التي مارسها حكام الخليج كانت، في معظم الأحيان، فاعلية تكيفية؛ أي إنها سمحت لهم بتحسين مواقعهم داخل البنية التي فرضتها

الإمبراطورية، لكنها لم تصل إلى حد إعادة تعريف تلك البنية أو تحديها بصورة جوهرية.

ولعل المقارنة مع بعض التجارب الإمبراطورية الأخرى تكشف حدود هذه الأطروحة بصورة أوضح. ففي الإمارات الأميرية في الهند، أو في الإمارات الماليزية، أو في الممالك الإفريقية الخاضعة للحماية البريطانية، نجد أيضًا قدرًا من التفاوض والمساومة، بل ومن التأثير في بعض السياسات المحلية، لكن أحدًا لا يذهب إلى اعتبار هذه العلاقات شراكات متكافئة. فوجود مساحة للتفاوض لم يكن يلغي حقيقة أن الإمبراطورية هي التي وضعت قواعد اللعبة، وحددت الخطوط الحمراء، واحتفظت لنفسها بحق التدخل النهائي.

وهنا تبرز مفارقة لافتة في الكتاب. فمن جهة، يريد أونلي أن يثبت أن الخليج لم يكن مستعمرة رسمية، وأن الحكام المحليين احتفظوا بقدر كبير من استقلالهم. ومن جهة أخرى، يقدم من الوقائع ما يكفي لإثبات أن بريطانيا كانت تمارس، بالفعل، سلطة تقريرية في القضايا المصيرية. وهذه المفارقة تجعل الكتاب يتأرجح بين مفهومين: الاستقلال المحلي والهيمنة الإمبراطورية، من دون أن يحسم العلاقة بينهما بصورة نظرية واضحة.

غير أن هذا لا ينتقص من القيمة العلمية للكتاب، بل يكشف إحدى أهم مزاياه. فهو يدفع القارئ إلى إعادة التفكير في مفهوم السيادة ذاته. فالتجربة الخليجية في القرن التاسع عشر لا تنتمي إلى نموذج الاحتلال المباشر، ولا إلى نموذج الدولة المستقلة كاملة السيادة، بل إلى منطقة وسطى، حيث تتعايش الإدارة المحلية مع التبعية الخارجية، ويتجاور الحكم الذاتي الداخلي مع القيود الإمبراطورية على القرار الاستراتيجي.

ولعل هذه المنطقة الرمادية هي التي تجعل الكتاب ذا أهمية تتجاوز زمنه. فالعديد من العلاقات الدولية المعاصرة لا تقوم على الاحتلال ولا على الاستقلال المطلق، وإنما على صيغ متعددة من الاعتماد الأمني، والضمانات الخارجية،

والشراكات غير المتكافئة، وهو ما يجعل قراءة أونلي مفيدة لفهم أنماط السلطة غير المباشرة في الماضي والحاضر معًا.

إلا أن القراءة النقدية للكتاب تقود إلى خلاصة مختلفة قليلًا عن تلك التي ينتهي إليها المؤلف. فالحكام المحليون كانوا، بلا شك، أكثر فاعلية مما افترضته السرديات الاستعمارية القديمة، لكن هذه الفاعلية لم تُخرجهم من المدار الإمبراطوري، بل جعلتهم أحد مكوناته. لقد تفاوضوا، وناوروا، وربحوا أحيانًا، لكنهم فعلوا ذلك داخل نظام لم يملكوا سلطة تأسيسه ولا حق تغييره. ومن ثم، فإن العلاقة مع بريطانيا لم تكن علاقة خضوع مطلق، كما لم تكن علاقة شراكة متكافئة، وإنما كانت علاقة هيمنة تفاوضية؛ وهي صيغة ربما تعبر عن واقع الخليج في القرن التاسع عشر بدقة أكبر من أي من الوصفين التقليديين.

ما الذي أغفله الكتاب؟

إذا كان من الإنصاف القول إن جيمس أونلي قدّم أحد أكثر الأعمال أصالة في إعادة تفسير الوجود البريطاني في الخليج خلال القرن التاسع عشر، فإن الإنصاف ذاته يقتضي القول إن قوة أطروحته تكمن أيضًا في حدودها. فكل عمل تأسيسي يعيد ترتيب الأسئلة بقدر ما يقدّم الإجابات، وهذا ما ينطبق على هذا الكتاب. لقد نجح أونلي في تفكيك عدد من المسلمات التي حكمت كتابة تاريخ الخليج، لكنه، في المقابل، ترك مساحات واسعة لم تحظ بالاهتمام ذاته، الأمر الذي يجعل الكتاب بدايةً لحوار علمي أكثر منه كلمةً أخيرة في تاريخ المنطقة.

وأولى هذه الحدود تتمثل في أن الكتاب كتب تاريخ الدولة أكثر مما كتب تاريخ المجتمع. فمن يقرأ صفحاته يجد نفسه أمام عالم تتحرك فيه ثلاث قوى رئيسية: الإدارة البريطانية، والحكام المحليون، والتجار. أما المجتمع الخليجي، بمختلف فئاته، فلا يظهر إلا في الخلفية. فلا تكاد نجد معالجة مستقلة للقبائل بوصفها فاعلًا سياسيًا واجتماعيًا، ولا لحياة الغوص على اللؤلؤ بوصفها النشاط الاقتصادي الذي قامت عليه المنطقة، ولا لعلاقات الرق والعبودية، ولا

للحرفيين والبحارة، ولا للنساء، ولا للبنى الاجتماعية التي كانت تشكل الحياة اليومية في الخليج، وكأن التاريخ يُختزل في تاريخ النخب وحدها.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن الكتاب، على الرغم من تركيزه على التجار، لا يقدم تحليلًا متكاملًا للاقتصاد السياسي للإمبراطورية. فهو يفسر الحاجة البريطانية إلى استقرار الخليج بحماية طريق الهند، لكنه لا يتوسع في تحليل العلاقة بين الرأسمالية البريطانية والتوسع الإمبراطوري، ولا يناقش بصورة معمقة التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية في إعادة تشكيل أهمية الخليج، ولا أثر افتتاح قناة السويس لاحقًا في تعظيم القيمة الجيوسياسية للمنطقة. وهكذا يبقى الاقتصاد حاضرًا بوصفه خلفية للسياسة، لا بوصفه قوة محركة لها.

ويلاحظ كذلك أن أونلي يميل إلى تقديم الإمبراطورية باعتبارها منظومة إدارة عقلانية للمصالح، أكثر مما يقدمها بوصفها بنية للهيمنة. فالعنف الإمبراطوري، سواء في صورته العسكرية أو القانونية أو الرمزية، لا يحتل موقعًا مركزيًا في تحليله. صحيح أن الخليج لم يشهد احتلالًا مباشرًا كالذي عرفته الهند، إلا أن غياب الاحتلال لا يعني غياب الإكراه. فقد قامت الهيمنة البريطانية على احتكار القوة البحرية، وفرض المعاهدات، وإقصاء المنافسين، والتحكم في العلاقات الخارجية للإمارات الخليجية، وهي كلها أشكال من ممارسة القوة لا تقل أثرًا عن الاحتلال العسكري، وإن اختلفت في أدواتها.

ولعل هذا الجانب هو ما يجعل الكتاب يقترب، أحيانًا، من إعادة إنتاج صورة "الإمبراطورية الليبرالية" التي حكمت بالمصالح والتفاهم أكثر مما حكمت بالإكراه. غير أن التاريخ الإمبراطوري الحديث بيّن أن الليبرالية والإمبراطورية لم تكونا نقيضين، بل كثيرًا ما سارتا جنبًا إلى جنب. فالإمبراطوريات الحديثة لم تعتمد دائمًا على الاحتلال المباشر، وإنما طوّرت أدوات أكثر مرونة، تجمع بين الحماية، والردع، والوساطة، وإعادة إنتاج النخب المحلية، بما يجعل السيطرة أقل كلفة وأكثر استدامة.

ومن هنا، فإن الكتاب ينجح في تفسير آليات الهيمنة، لكنه لا يمنح مفهوم الهيمنة ذاته ما يستحقه من التحليل النظري. فهو يشرح كيف عملت الإمبراطورية، لكنه يقلل من أثرها البنيوي في إعادة تشكيل المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الخليج.

وربما كان هذا الميل مرتبطًا بالخيار المنهجي الذي تبناه المؤلف منذ البداية، والقائم على إعادة الاعتبار للفاعلين المحليين. وهذا هدف علمي مشروع، بل ضروري، بعد عقود طويلة من الكتابات التي احتكرت فيها الإمبراطوريات دور الفاعل الوحيد في التاريخ. إلا أن تصحيح انحياز معرفي قديم لا ينبغي أن يقود إلى انحياز معاكس. فالفاعلية المحلية حقيقة تاريخية، لكنها لا تلغي اختلال موازين القوة. كما أن التفاوض لا ينفي الهيمنة، بل قد يكون أحد أدواتها.

وفي تقديرنا، فإن القيمة الحقيقية للكتاب لا تكمن في النتيجة التي ينتهي إليها، بل في الأسئلة التي يفتحها أمام الباحثين. فهو يدفع إلى إعادة التفكير في مفاهيم الاستعمار، والسيادة، والحماية، والنفوذ غير المباشر، كما يلفت الانتباه إلى أن الإمبراطوريات لا تُبنى دائمًا بالجيوش، بل كثيرًا ما تُبنى بالشبكات الاجتماعية، والمصالح الاقتصادية، والتحالفات المحلية، وإعادة توزيع السلطة داخل المجتمعات نفسها.

ولعل أهم ما يثيره الكتاب، من حيث لا يقصد، هو سؤال يمتد إلى الحاضر: هل انتهى النموذج الذي أسسته بريطانيا في الخليج، أم أنه تبدل في أدواته فقط؟ فمن يقرأ تاريخ القرن التاسع عشر يلحظ أن الخليج كان يُنظر إليه بوصفه فضاءً لا يمكن ترك أمنه للتوازنات المحلية وحدها، وأن استقراره يتطلب وجود قوة بحرية خارجية تتولى حماية الممرات الاستراتيجية وضبط التوازنات الإقليمية. وإذا استبدلنا الهند البريطانية اليوم بالاقتصاد العالمي، وبريطانيا بالولايات المتحدة، فإننا نجد أن المنطق الجيوسياسي الأساسي لم يتغير كثيرًا. لقد تغير الفاعل الدولي، لكن فكرة الاعتماد على قوة خارجية لضمان الأمن الإقليمي بقيت، إلى حد بعيد، إحدى السمات المستمرة في النظام الخليجي.

ومن هنا، فإن كتاب أونلي لا يساعد فقط على فهم الماضي، بل يقدّم أيضًا مفتاحًا لتفسير الحاضر. فهو يكشف أن كثيرًا من البنى الأمنية والسياسية التي تبدو معاصرة تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر، وأن أنماط النفوذ غير المباشر التي دشنتها بريطانيا لم تختفِ بانسحابها من شرق السويس عام 1971، بل أعادت إنتاج نفسها في سياقات دولية مختلفة.

وفي نهاية المطاف، ليس من المبالغة القول إن كتاب أونلي يمثل نقطة تحول في كتابة تاريخ الخليج الحديث. فقد نجح أونلي في زحزحة مركز الثقل من السرديات التقليدية التي اختزلت المنطقة في كونها مسرحًا لسياسات الإمبراطورية البريطانية، إلى قراءة ترى الخليج فضاءً تشكل عبر تفاعل معقد بين الإمبراطورية والنخب المحلية وشبكات التجارة. ومن خلال هذا المنظور، قدّم تفسيرًا جديدًا لطبيعة السلطة البريطانية، بكونها سلطةً غير مباشرة، تعتمد على الوسطاء والتحالفات أكثر مما تعتمد على الاحتلال والإدارة المباشرة.

غير أن أصالة هذه الأطروحة لا تعني اكتمالها. فحرص المؤلف على إبراز الفاعلية المحلية جاء، في بعض المواضع، على حساب تحليل اختلال موازين القوة، كما أن تركيزه على الإدارة والشبكات السياسية والتجارية أبقى المجتمع والاقتصاد السياسي والعنف الإمبراطوري في هامش السردية. ولذلك، فإن الكتاب لا يلغي الحاجة إلى المقاربات التي تنظر إلى الإمبراطورية بوصفها بنية للهيمنة، بقدر ما يدعو إلى دمجها مع المقاربة التي تبناها أونلي، بحيث يُقرأ الخليج بوصفه نتاجًا لتفاعل مستمر بين القوة الخارجية والفاعلين المحليين، لا باعتباره نتيجة لأحدهما دون الآخر.

ولهذا تحديدًا، يستحق هذا الكتاب مكانته بين أهم الدراسات الحديثة عن الخليج، لا لأنه قدّم الرواية النهائية لتاريخ المنطقة، بل لأنه أعاد فتح الأسئلة الكبرى حول معنى الإمبراطورية، وحدود السيادة، وآليات النفوذ غير المباشر. وتلك هي السمة التي تميز الأعمال المرجعية حقًا؛ فهي لا تُغلق النقاش، بل تؤسس له.